العرب
الأربعاء 2021/05/05
السنة 43 العدد 12051

القاهرة ترسم مستقبلها العسكري بعيدا عن هيمنة واشنطن

تنويع الصفقات والتحلل من العلاقة الوثيقة مع الولايات المتحدة يعززان من قدرات مصر التسليحية

رسمت صفقات التسليح التي أبرمتها مصر على مدار الأعوام الماضية مستقبل تعاونها العسكري مع أكثر من دولة غربية على حساب الحضور الأميركي الذي ظل مهيمنا على قدرات الجيش المصري التسليحية منذ التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد في نهاية سبعينات القرن الماضي، وهو ما ينطوي أيضا على تطور في العلاقات الاستراتيجية بين القاهرة والدول التي تتحالف معها عسكريا.

أحمد جمال

القاهرة - أكدت وزارة الدفاع الفرنسية الثلاثاء شراء مصر 30 مقاتلة إضافية من طراز "رافال" كصفقة تعزز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، ومن شأن التعاقد الجديد دعم جهودهما في مهام مكافحة الإرهاب والعمل لأجل الاستقرار في محيطهما.

وأعلن المتحدث باسم الجيش المصري تامر الرفاعي أنه تم إبرام عقد مع فرنسا لإتمام صفقة المقاتلات التي تصنعها شركة داسو الفرنسية. وسيتم تمويل العقد المبرم عبر قرض تمويلي تصل مدته كحد أدنى إلى عشر سنوات، بعد ست سنوات من إبرام القاهرة أول صفقة تسليح أجنبي لشراء مقاتلات فرنسية، وحصلت فعلا على 24 طائرة.

ويعزز توقيت الإعلان عن هذه الصفقة أن القاهرة قادرة على قلب التوازنات في المنطقة، وتلويحها السابق بشأن التعامل بخشونة مع أزمة سد النهضة لم يكن تهديدا فقط، وقد يتحول إلى التنفيذ إذا تعرضت المصالح المصرية للخطر من أي جهة.

وكشف موقع "ديسكلوز" الاستقصائي أن قيمة الصفقة بلغت 3.75 مليار يورو (4.5 مليار دولار أميركي) ويشمل الاتفاق عقودا من شركة صناعة الصواريخ "أم. بي.دي.أيه" وشركة "سافران" الفرنسية للإلكترونيات والدفاع لتوريد عتاد بقيمة 200 مليون يورو أخرى.

وهيمنت فرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا والصين على صفقات التسليح التي أبرمتها القاهرة مؤخرا، فيما لم يجر الإعلان سوى عن صفقة صواريخ وحيدة مع الولايات المتحدة بعد أن وافقت عليها الإدارة الأميركية في فبراير الماضي، وبلغت قيمتها 200 مليون دولار، وتعهدت بالضغط على القاهرة في ملف حقوق الإنسان.

ولم تعد القاهرة تقبل بالربط المستمر بين أي تعاون عسكري مع الولايات المتحدة بملف الحقوق والحريات، وبدت أكثر قدرة على تنويع مصادرها من دون أن يشكل ذلك ضغطا سياسيا، بل إن صفقات التسليح التي أبرمتها مع دول مثل ألمانيا وإيطاليا أسهمت في تعزيز علاقاتها السياسية وأذابت فتورا طغى على علاقتها مع الدولتين.

صفقات متتابعة

جاء الإعلان عن توريد الطائرات متعددة المهام "رافال" بعد أقل من شهر من وصول البحرية الفرقاطة "برنيس" من طراز "فريم بيرجاميني" وهي إيطالية الصنع، إلى قاعدة الإسكندرية للانضمام إلى الأسطول البحري الذي جرى تحديثه بمعدات ألمانية وإيطالية وروسية.

ووقعت مصر قبل عام ونصف العام صفقة وصفت بالكبرى مع روما التي شهدت علاقتها مع القاهرة توترا بسبب مقتل الناشط جوليو ريغيني، وشملت 4 فرقاطات طراز "فريم" جرى بناؤها خصيصا لمصر، و20 سفينة مهام متعددة ساحلية ونقل التقنية للبناء محليا بالترسانة البحرية المصرية إلى جانب 24 مقاتلة "يوروفايتر تايفون" متعددة المهام، و24 طائرة "إيرماكي أم – 346" للقتال الخفيف والتدريب المتقدم، بالإضافة إلى قمر صناعي للاستطلاع والتصوير الراداري.

وقال الباحث في المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية أحمد عليبة لـ"العرب"، إن "تنوع مصادر التسليح يحرر القاهرة من فكرة الالتزامات السياسية التي كان يجري تصويرها بشكل مبالغ فيه السنوات الماضية، وأن التركيز المصري على السلاح الأميركي في السابق ارتبط بالمعونة العسكرية، والتنوع الحالي يأتي في أوضاع إقليمية مختلفة".

وبحسب مركز كارينغي لدراسات الشرق الأوسط، فقد أدخلت الولايات المتحدة تغييرات جديدة ضمن برنامج المساعدات العسكرية السنوية لمصر في العام 2015، إذ أنها أنهت تمويل التدفق النقدي، ما حرم مصر من دفع تكاليف المخصصات المستقبلية لصفقاتها إلى جانب أنها وجهت المساعدات العسكرية منذ ذلك الحين إلى أربع فئات: مكافحة الإرهاب، وأمن الحدود، والأمن البحري، وأمن سيناء، أو يتم استخدامها لدعم أنظمة الأسلحة المصرية القائمة.

وشعرت القيادة السياسية المصرية بأنها مقيّدة بتلك الاشتراطات الجديدة لأنها حرمتها من توفير الوسائل اللازمة للقيام بمشتريات سنوية كبيرة من المعدات المتطورة بل ويجبرها على استخدام الأموال التي أصبحت متاحة لعمليات الأمن.

وأوضح عليبة أن السلاح الأميركي لا يزال يشكل الجانب الأكبر من تسليح الجيش المصري، غير أن الحاجة إلى التحديث تتطلب الاتجاه نحو إبرام صفقات سلاح متطورة، كما أن الولايات المتحدة رفضت طلبا مصريا بالحصول على طائرات "إف- 35"، ما أفسح المجال أمام القاهرة للبحث عن مصادر أخرى لتطوير قواتها الجوية.

وتعاقدت القاهرة مع موسكو على شراء مجموعة من طائرات سوخوي 35 المتقدمة، لضمها إلى سلاح الطيران المصري، وهو ما حذرت منه واشنطن، ولوحت بأنه يمكن أن يعرضها لعقوبات أميركية.

ويرتبط تمرير صفقات السلاح مع الولايات المتحدة بحسب علاقة الكونغرس مع النظام الحاكم في مصر، وأحيانا لا تكون العلاقة في أفضل أحوالها ما يؤدي إلى تعطيل بعض التفاهمات في المجال العسكري، كما أن زيادة الإقبال على السلاح الأميركي يجعل واشنطن تكون لها الأولوية في إمداد الدول الصديقة، وتتوقف على قوة العلاقة بين البلدين ومدى حاجتها إلى هذا السلاح، وهو أمر لا يأتي في صالح مصر.

وفي الفترة بين عامي 1982 و2015، طلبت مصر شراء 240 طائرة من طراز إف- 16 ذات المهام القتالية المزدوجة والمتطورة بشكل مطّرد، علما وأن آخر عشرين طائرة وصلت تكلفتها إلى 1.7 مليار دولار تقريبا.

وبالمثل، قامت القاهرة منذ العام 1987 بتجميع 1200 دبابة قتالية أميركية رئيسة من طراز أبرامز أم 1 أي 1، في إطار برنامج الإنتاج المشترك مع الولايات المتحدة، بتكلفة تبلغ حوالي 3 ملايين دولار لكل دبابة.

وتمتلك القوات المسلحة المصرية ما مجموعه 1700 دبابة من طراز أم- 60 مقدّمة سابقا من الولايات المتحدة، والعديد من الدبابات السوفييتية، وما لا يقل عن 4 آلاف دبابة قتال رئيسة، ما يجعلها بفارق كبير صاحبة أكبر أسطول من هذا النوع في المنطقة.

الكفاءة النوعية

شدد الخبير الاستراتيجي اللواء عبدالرافع درويش، على أن طائرات إف16- غير متقدمة وحصلت عليها القاهرة بمواصفات أقل من التي حصلت عليها إسرائيل، ما يدفع إلى ضرورة تطوير سلاح الطائرات عبر الارتكان على صفقات كبرى تستطيع أن تضمن التفوق الاستراتيجي والعسكري لمصر في محيطها الإقليمي.

وأوضح في تصريح لـ"العرب"، أن القاهرة عمدت إلى أن يكون تسلحيها الجديد بإمكانيات يمكنها التعامل مع المباني الخرسانية، ولا يمثل ذلك فقط رسالة ردع لإثيوبيا، لكنها نتيجة تطور القدرات الدفاعية تطلب الأمر الحصول على إمكانيات متطورة تساير ما حدث على مستوى تسليح الطائرات في العالم.

وأشار إلى أن طائرات رافال يمكنها أن تحقق أهداف المعارك الجوية بأنواعها المختلفة، على مستوى السيطرة الجوية الكاملة على مسرح العمليات أو سيطرة جوية محلية، بمعنى تأمين قوة محدودة للقيام بعملية محددة والانسحاب سريعا، أو الهجوم المباغت والذي يمكن تسميته بالسيطرة الجوية المؤقتة.

ويتفق العديد من العسكريين على أن طائرات رافال أثبتت حضورها، ما شجع على إبرام صفقات أخرى إلى جانب أن هناك متطلبات دفاعية تتعلق باحتياجات القوات الجوية المصرية من الطائرات تفرض إبرام صفقات بأعداد كبيرة وقدرات تكنولوجية متقدمة لتؤدي أغراضها.

وتقود التهديدات الخارجية والتوترات الإقليمية في الإقليم إلى زيادة قدرات الذراع الطولى لمصر، على أن يكون ذلك مع دولة لديها شراكات استراتيجية في مجابهة هذه التحديات، وأن التناغم المصري الفرنسي في الكثير من الملفات الإقليمية أسهم في إبرام صفقة بهذا العدد من الطائرات.

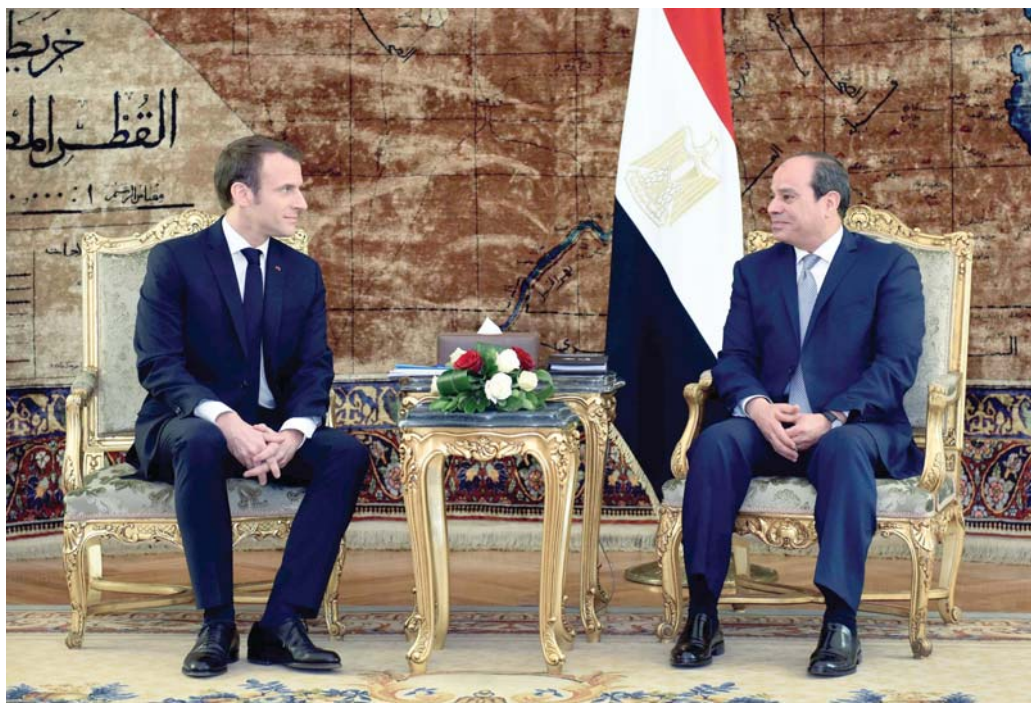

توثيق التحالف الاستراتيجي بين القاهرة وباريس

ودائما ما تحمل صفقات السلاح التي يجري إبرامها بين الدول والشركات الدولية مواصفات محددة لتتماشى مع طبيعة المهمة التي ستقوم بتنفيذها، وأن البلدين (مصر وفرنسا) تعرفا جيدا على ما يمكن القيام به مستقبلا عبر التعاون العسكري المشترك بينهما بعد انخراطهما في تدريبات ثنائية عديدة في شرق المتوسط، وفي عرض البحر الأحمر خلال العامين الماضيين.

أحمد عليبة

تنويع مصادر التسليح يحرر القاهرة من الالتزامات السياسية

عبدالرافع درويش

طائرات رافال يمكنها تحقيق أهداف المعارك الجوية بأنواعها

علاء عزالدين

القاهرة تريد بناء منظومة تأمين جديدة لترسانتها العسكرية

وذكر رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية بالجيش المصري سابقا اللواء علاء عزالدين، أن مصر تعيد رسم خارطة تعاونها العسكري مستقبلا عبر الانفتاح على أكبر قدر من دول العالم التي تتمتع معها بشراكات استراتيجية قوية، بما يساعد على استقلالية القرار الوطني وعدم التأثير في مواقف مصر من قضايا إقليمية شائكة.

ولفت في تصريحات لـ"العرب" إلى أن الذهاب إلى بلدان مختلفة وعقد صفقات أسلحة بأعداد كبيرة يستهدف بناء منظومة تأمين جديدة لهذه الأسلحة، ما يقوض أي محاولات ابتزاز كالتي تعرضت لها من جانب الولايات المتحدة من قبل، كما أن ذلك يصب في صالح الاعتماد على الكوادر المحلية في عملية الصيانة، ويؤدي إلى تنمية القدرات القتالية لقوات الجيش المصري.

وأكد عزالدين أن مصر تضع بندا رئيسيا في الصفقات الجديدة التي تبرمها تضمن مشاركتها في عملية التصنيع، بنسب متفاوتة مستقبلا، وهو أمر لم يكن متوفرا في صفقات السلاح الأميركية، مشددا على ضرورة أن تتوقف مصر قليلا عن استيراد التسليح الأميركي لحين اختبار كفاءة تسليح وصيانة الأسلحة الجديدة.

ولطالما التزمت مصر الحذر والحيطّة في صفاقاتها عندما يتعلق الأمر بموردين أجانب، وكانت على استعداد لقبول التعقيدات اللوجيستية والمصروفات الأكثر كلفة التي تأتي مع تشغيل وصيانة أنظمة أسلحة متعددة، وهو ما بات أكثر وضوحا حاليا.

وذهب المستشار بأكاديمية ناصر العسكرية (تابعة للجيش المصري)، اللواء عادل العمدة، إلى أن التغييرات المتسارعة في الشرق الأوسط وتزايد الأزمات والمهددات على اتجاهات استراتيجية مختلفة والأخطار المائية الصاعدة تحتم تنويع مصادر السلاح وبوجه خاص مستوى القوات الجوية، بما يسهم في رفع القدرات القتالية.

رافال.. مقاتلة أثبتت نجاحها في ساحات المعارك والتصدير أيضا

باريس - يثبت العقد الذي أبرمته مصر لشراء 30 مقاتلة رافال نجاح الطائرة في مجال الصناعات الدفاعية الفرنسية والتي باتت تشهد مضاعفة العقود بعد صعوبات في التصدير لسنوات طويلة.

ومرت هذه المقاتلة منذ بداية تصنيعها قبل أكثر من ثلاثة عقود بالكثير من الاختبارات والتجارب، فقد خضعت لأول اختبار في العام 1986 حيث تم تطويرها لتحل مكان طائرات ميراج 2000 الفرنسية وتورنيدو البريطانية والإيطالية والألمانية.

الطائرة خضعت لأول اختبار في 1986 وطُورت لتعوض ميراج 2000 الفرنسية وتورنيدو البريطانية والإيطالية والألمانية

وباتت هذه المقاتلة تستخدم من قبل البحرية الفرنسية منذ العام 2004 وسلاح الجو منذ 2006 وحلت مكان سبعة أنواع من المقاتلات من الأجيال السابقة، ولكنها لاقت صعوبة في التصدير لسنوات طويلة، وبقيت عروض لبيعها في الإمارات والمغرب والبرازيل حبرا على ورق.

وكان سيرج داسو رئيس مجلس الإدارة السابق لمجموعة داسو لصناعة الطائرات، الذي توفي في مايو 2018، قد قال خلال تصريحات صحافية في عام 2011 إن "لدينا رافال أفضل طائرة في العالم (...) وكذلك نظام جيد للتسلح ونقوم بمباحثات وسنتوصل إلى نتيجة".

ويقول الخبراء العسكريون إن استخدام الطائرة في القتال اعتبارا من عام 2007 في أفغانستان ثم ليبيا في 2011 ومنطقة الساحل في 2013، ساهم في الترويج لها عالميا، الأمر الذي دفع العديد من البلدان إلى إبرام صفقات عسكرية مع فرنسا وبالتالي فسح المجال لتعزيز الشراكات في هذا المضمار.

وبعد 11 عاما على دخولها في الخدمة لاقت المقاتلة اهتماما كبيرا في الخارج، ففي شهر فبراير من العام 2015 أبرمت مصر عقدا لشراء 24 طائرة مع خيار لشراء 12 مقاتلة إضافية، ومذاك بيعت 144 نسخة من هذه المقاتلة مع العقد الجديد المبرم مع القاهرة.

وبعد ثلاثة أشهر على الطلبية المصرية في ذلك العالم، طلبت قطر شراء قرابة 24 رافال ثم 12 أخرى في ديسمبر 2017. وفي 2016 اشترت الهند 36 طائرة بدأ تسليمها في العام الماضي.

وكدليل آخر على نجاحها باع الفرنسيون في يناير الماضي 18 طائرة منها 12 مستعملة إلى اليونان بسبب التوتر حول الحدود البحرية مع تركيا وهما عضوان مهمان في حلف شمال الأطلسي (ناتو). وقد أثار ذلك ارتياح باريس التي تريد إعادة توجيه صادراتها من الأسلحة إلى أوروبا.

وتأمل مجموعة داسو الفرنسية في أن تكون الأشهر المقبلة ناجحة، حيث تتنافس رافال لانتزاع عقود في سويسرا التي تخطط لشراء 36 إلى 40 طائرة وأيضا فنلندا التي تريد الحصول على 64 طائرة وكذلك كرواتيا 12 طائرة مستعملة عائدة لسلاح الجو الفرنسي. كما أبدت الإمارات وإندونيسيا اهتماما بهذه المقاتلة وتنويان مجتمعتين شراء قرابة 36 طائرة رافال.

وفي الهند تأمل داسو في الفوز باستدراج عروض لنحو 110 طائرات رافال لسلاح الجو الهندي و57 لسلاح البحرية. وقد تقدم نيودلهي طلبية لشراء 36 طائرة أخرى. وكان استدراج عروض سابق قد علق وحول إلى اتفاق مباشر مع باريس في 2016 للحصول على 36 طائرة رافال.

والطائرة قادرة على تنفيذ مهام مختلفة خلال طلعة واحدة والقيام بعمليات للدفاع الجوي والقصف الإستراتيجي والمساندة على الأرض والحرب على السفن وعمليات الاستطلاع الجوي.

كما أنها الرادع النووي الفرنسي المحمول جوا، فالطائرة التي تزن 10 أطنان هي الوحيدة القادرة على حمل 1.5 مرة وزنها من الأسلحة والوقود.

ومن ناحية التسلح فإن للطائرة نظاما متعددا الاستخدامات، فهي مزودة بمدفع عيار 30 ملم وصواريخ جو – جو وقنابل موجهة بالليزر وصواريخ عابرة.

وتقول الشركة المصنعة إن نسختها الأخيرة أف 3 آر تسمح لها بحمل صاروخ جو – جو ميتيور بعيد المدى وتقدم قدراتها حجة تجارية إضافية لرافال، ما يفتح الباب أمامها لأن تكون ضمن الترسانة العسكرية لكثير من الجيوش حول العالم.

وتمت صناعة الطائرة بالتعاون مع داسو للطيران التي تمتلك 60 في المئة من قيمتها وشركة الإلكترونيات تاليس (22 في المئة) وشركة سافران لإنتاج المحركات (18 في المئة) التي تزود المحرك أم – 88.

وتطور داسو حاليا نسخة جديدة لرافال في إطار برنامج تقدر كلفته بملياري يورو على أن تسلم الطائرة في 2024 وتقدم على أنها "قفزة تكنولوجية وصناعية وإستراتيجية" في آن. ومن المتوقع أن تبقى رافال المقاتلة الفرنسية بامتياز حتى العام 2040.

مقاتلة رافال